مجلة العلوم الاجتماعية

فصلية علمية محكمة - تصدر عن مجلس النشر العلمي - جامعة الكويت

تأثير الديمقراطية على التنمية الاقتصادية مع التطبيق على إفريقيا

وليد قاسم

جامعة الكويت

مجلس النشر العلمي

جامعة الكويت
KUWAIT UNIVERSITY

ISSN: 0253 - 1097

Online ISSN: 3006-2977

المجلد ٥٢ - عدد خاص

٢٠٢٤

Published by the Academic Publication Council of Kuwait University. All rights reserved.

Doi: 10.34120/jss.v52isi.3621

قدم في: ديسمبر 2019

أجيز في: سبتمبر 2021

The Impact of Democracy on Economic Development in Africa

Walied Kassem

Abstract

Objective: This study aims at analyzing the impact of democracy on economic development and comparing that impact with non-democratic regimes. The study seeks to analyze this impact on theoretical and applied levels. **Methods:** the study was based on a method that integrates case study with paired comparison, where Botswana and Mauritius were studied in depth in order to track the impact of democracy on economic development; in addition, the study compared the levels of economic development in those cases before and after democratization. Regarding paired comparison, the study was based on the most similar systems design, where the levels of economic development were compared between Botswana and Zambia on one hand, and Mauritius and Madagascar on the other. **Results:** On the theoretical level, the study concluded that there was a positive impact of democracy on economic growth and human development, while democratic and nondemocratic regimes had equal impacts on income distribution. On the applied level, the study concluded that there was a positive impact of democracy on economic growth and human development in Botswana and Mauritius, and that democracy had no impact on income distribution in Botswana, while this impact was positive in Mauritius. **Conclusion:** Democracy has a positive impact on economic development.

Keywords: Democracy, Economic Development, Africa, Botswana, Mauritius.

تصدر عن مجلس النشر العلمي بجامعة الكويت - جميع الحقوق محفوظة للمجلة.

تأثير الديمقراطية على التنمية الاقتصادية مع التطبيق على إفريقيا

وليد قاسم(*)

ملخص

هدف الدراسة: تسعى هذه الدراسة إلى الإجابة عن تساؤل رئيس، هو: ما تأثير الديمقراطية على التنمية الاقتصادية، وذلك بالمقارنة بالنظام غير الديمقراطي؟ وذلك على مستويين، أحدهما نظري والآخر تطبيقي. **المنهجية:** اعتمدت الدراسة على منهج يقوم على التكامل بين دراسة الحالة والمقارنة المزدوجة، وقد دُرست حالتا بوتسوانا وموريشيوس دراسة معمقة؛ وذلك لتتبع تأثير الديمقراطية على التنمية الاقتصادية فيهما، إلى جانب المقارنة بين مستويات التنمية الاقتصادية فيهما قبل حدوث التحول الديمقراطي وبعده. وفيما يتعلق بالمقارنة المزدوجة استندت الدراسة إلى تصميم النظم الأكثر تشابهاً؛ إذ قورنت مستويات التنمية الاقتصادية بين بوتسوانا وزامبيا من ناحية، وموريشيوس ومدغشقر من ناحية أخرى. **النتائج:** على المستوى النظري انتهت الدراسة إلى أن هناك تأثيراً إيجابياً للديمقراطية على النمو الاقتصادي، والتنمية البشرية، وذلك بالمقارنة بنمط الحكم غير الديمقراطي، كما خلصت الدراسة إلى تساوي تأثير نمطي الحكم الديمقراطي وغير الديمقراطي على عدالة توزيع الدخل. على الجانب التطبيقي انتهت إلى تأثير الديمقراطية الإيجابي في كل من بوتسوانا وموريشيوس على النمو الاقتصادي والتنمية البشرية، وانتهت الدراسة أيضاً إلى أن النظام الديمقراطي لم يؤثر على عدالة توزيع الدخل في بوتسوانا، في حين كان تأثيره إيجابياً في موريشيوس. **الخلاصة:** للديمقراطية تأثير إيجابي على التنمية الاقتصادية.

المصطلحات الأساسية: الديمقراطية، التنمية الاقتصادية، بوتسوانا، موريشيوس، إفريقيا.

(*) قسم العلوم السياسية، كلية الدراسات الاقتصادية والعلوم السياسية، جامعة الإسكندرية، مصر،
Email: Walied.kassem@alexu.edu.eg

الاهتمامات البحثية: الديمقراطية والتنمية الاقتصادية. النظم السياسية ، النمو الاقتصادي، التنمية البشرية.

مقدمة

تؤدي العوامل الاقتصادية دوراً مهماً في عالم السياسة، سواء على المستوى الدولي أو على المستوى الوطني؛ فعلى المستوى الدولي تمثل إمكانات الدول وقدراتها الاقتصادية عاملاً مهماً من عوامل قوتها وركيزة أساسية من ركائز سياستها الخارجية، وقد شهد المجال الدولي دوراً متصاعداً للفاعلين الاقتصاديين من غير الدول؛ مثل الشركات المتعددة الجنسيات، وتؤدي التكتلات الاقتصادية الدولية دوراً مؤثراً في العلاقات الدولية (روبرت غيلبين، 2004). وعلى المستوى الوطني، تؤثر المتغيرات الاقتصادية على النظم السياسية تأثيراً كبيراً؛ فلا شك في أن من مقومات شرعية أي نظام قدرته على تحسين الظروف الاقتصادية للمواطنين، كذلك فإن الأوضاع الاقتصادية تؤثر على التغييرات التي تطول نظم الحكم؛ إذ كان العامل الاقتصادي المتصل بتدني الأوضاع الاقتصادية عاملاً مهماً من العوامل التي أدت إلى قيام العديد من الثورات (Nepstad, 2011). ويؤثر الواقع السياسي على المتغيرات الاقتصادية؛ إذ تعد السياسات الاقتصادية انعكاساً لنظام الحكم القائم، إلى جانب ذلك، فإن نمط النظام السياسي يعد محدداً رئيسياً من محددات الأداء الاقتصادي.

وتمثل قضية تأثير طبيعة النظام السياسي على الأداء الاقتصادي من بين القضايا التي حظيت باهتمام العديد من الباحثين في مجال العلوم السياسية والاقتصاد. لقد أدت هذه القضية إلى رؤى متباينة بخصوص هذا التأثير؛ إذ يرى عدد من الباحثين أن النظام الديمقراطي بما يوفره من حريات ومساءلة ومشاركة، يعزز التنمية الاقتصادية، في حين يرى آخرون أن النظم غير الديمقراطية، بما توفره من استقرار سياسي وقدرة على تخصيص رأس المال، تحقق تنمية اقتصادية أفضل، بالمقارنة بالنظم الديمقراطية. وفي ضوء هذا الاختلاف تأتي هذه الدراسة محاولة تناول القضية من خلال تتبع تأثير الديمقراطية على التنمية الاقتصادية.

وتتزايد أهمية هذه القضية بالنسبة إلى الدول ذات معدلات التنمية الاقتصادية المنخفضة، خاصةً في قارة إفريقيا التي تعد دولها من أفقر دول العالم وأكثرها تخلفاً فيما يتعلق بالنمو الاقتصادي ومؤشرات التنمية البشرية، وفي ظل هذا التراجع اتجه كثير من الباحثين إلى تأكيد أهمية الديمقراطية كمحفز للتنمية الاقتصادية في إفريقيا، خاصةً إذا أُخذ في الاعتبار أن معظم دول القارة الإفريقية غير ديمقراطية. ومن ثم؛ تحاول هذه الدراسة أن تجيب عن التساؤل الآتي: هل يؤدي النظام الديمقراطي إلى تحقيق التنمية الاقتصادية في إفريقيا؟

تجدر الإشارة هنا إلى أن الدراسة تستند إلى مفهومين أساسيين، هما: مفهوم الديمقراطية، ومفهوم التنمية الاقتصادية. في مفهوم الديمقراطية ترتبط الدراسة بتعريف له على أساس وجود مجموعة من الخصائص المشتركة في النظم الديمقراطية، هي مبدأ السيادة الشعبية، الذي يعني أن الشعب هو مصدر كل سلطة، ومبدأ المواطنة الذي يشير إلى تمتع جميع أفراد المجتمع بمجموعة من الحقوق والحريات دونما تمييز بينهم بسبب الأصل أو اللغة أو الدين أو غيرها من معايير التمييز، ومبدأ المشاركة السياسية الذي يضمن كفالة مجموعة من الحقوق والحريات للأفراد لكي يتمكنوا من المشاركة بفاعلية في الحياة السياسية، ويتطلب تطبيق هذا المبدأ إجراء انتخابات ديمقراطية، وضمان التعددية السياسية والحزبية، بالإضافة إلى توفير آليات لتحقيق التداول السلمي للسلطة، أما آخر هذه المبادئ؛ فيتمثل في مبدأ سيادة القانون، الذي يعني تطبيق القواعد القانونية على جميع أفراد المجتمع دونما تمييز بين الحاكمين والمحكومين (ماضي، 2019).

أما مفهوم التنمية الاقتصادية؛ فمن الملاحظ أن التعريفات التقليدية له تركز على اعتباره يمثل النمو الاقتصادي معرفاً بنصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي، غير أن تجارب الدول النامية تشير إلى نجاح بعضها في تحقيق التنمية الاقتصادية بمدلولها التقليدي، دون نجاحها في تحقيق أمرين رئيسين، الأول هو التنمية البشرية، والآخر هو عدالة توزيع الدخل (Todaro & Smith, 2012)، وقد دفع ذلك العديد من باحثي الاقتصاد وصانعي السياسات للإشارة إلى ضرورة توسيع مفهوم التنمية الاقتصادية ليشمل بجانب النمو الاقتصادي معرفاً بنصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي، كلاً من التنمية البشرية وعدالة توزيع الدخل، وتنطلق الدراسة من هذا التصور الشامل في تعريف التنمية الاقتصادية. ومن ثم؛ فإن نجاح نظام ما في تحقيق مستوى متقدم من التنمية الاقتصادية يعني تحقيقه لمستوى متقدم من مستوى نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي، فضلاً عن التنمية البشرية، وعدالة توزيع الدخل.

هدف الدراسة

تستهدف هذه الدراسة تحليل تأثير الديمقراطية على التنمية الاقتصادية؛ أي أنها تسعى إلى الإجابة عن تساؤل رئيس، هو: ما تأثير نمط نظام الحكم الديمقراطي على التنمية الاقتصادية؟ وسيطبق ذلك في حالتين إفريقيتين، هما بوتسوانا وموريشيوس إلى جانب مقارنة كل منهما مع زامبيا ومدغشقر، وقد اختيرت هذه الحالات لاعتبارات مختلفة سيأتي تفصيلها لاحقاً.

وتنبع أهمية هذه الدراسة من تصدّيها لموضوع، يمثل مجالاً مشتركاً للدراسة بين العلوم السياسية والاقتصاد، وهي ومن ثم تمثل دراسة بينية؛ إذ تستهدف تتبع أثر متغير سياسي هو النظام الديمقراطي على متغير اقتصادي هو التنمية الاقتصادية، كما تنبع أهمية هذه الدراسة من اتسام الدراسات العربية التي تعالج هذه القضية بالندرة.

الدراسات السابقة

تعددت الدراسات التي تناولت تأثير الديمقراطية على التنمية الاقتصادية، وقد نتج هذا التعدد في الأساس من تعدد الأدوات والأساليب المنهجية التي استخدمها الباحثون للوقوف على هذا التأثير، ومن بين هذه الدراسات:

أ- دراسات معتمدة على التحليل الكمي؛ مثل دراسة كل من Adam Przeworski, Fernando Limongi المعنونة "Political Regimes and Economic Growth" (Przeworski and Limongi, 1993). اعتمدت هذه الدراسة على الأساليب الإحصائية والرياضية، كذلك هناك دراسة John A Doces، التي حلل فيها أثر طبيعة نظام الحكم على النمو الاقتصادي في دول إفريقيا جنوب الصحراء (Doces, 2020) من خلال الاعتماد على التحليل الكمي، ومن أهم ما يميز هذا النوع من الدراسات قدرتها على الوصول إلى تعميمات بخصوص تأثير الديمقراطية على التنمية الاقتصادية من خلال تحليل أثر متغير مستقل "الديمقراطية" على متغير تابع "النمو الاقتصادي"، إلا أن هذه الدراسات تتجاهل الإطار السياسي والاقتصادي والاجتماعي الأوسع الذي تمر به الحالات محل الدراسة.

ب - دراسات معتمدة على دراسات الحالة مثل الدراسة المعنونة "Democracy, History, and Economic Performance: A Case-Study Approach" (Gerring et al., 2011). استهدفت هذه الدراسة تحليل العلاقة بين الديمقراطية والتنمية الاقتصادية بالتركيز على حالات معينة هي البرازيل والهند وموريشيوس. كذلك هناك الدراسة المعنونة "Successful Development and Democracy in Africa: The Case of Botswana and Mauritius"، (Osei-Hwedie, 2000) وحللت التجارب التنموية في حالتي بوتسوانا وموريشيوس، لكن من الواضح عدم تطرقها للتأثير الذي تقوم به الديمقراطية. كذلك هناك دراسة Owusu-Sekyere, S Jonas عن الديمقراطية والنمو الاقتصادي في غرب إفريقيا (Owusu-Sekyere, Jonas, 2017)، وعلى الرغم من افتقار دراسات الحالة إلى القدرة على التعميم الذي تحققه الدراسات الإحصائية والرياضية فإنها تتسم بالعمق والتفصيل.

ج - دراسات تجمع بين التحليل الكمي ودراسات الحالة؛ مثل دراسة Pippa Norris، التي اعتمدت في دراسة أثر الديمقراطية في الأداء الاقتصادي على منهج، يقوم على التحليل الإحصائي إلى جانب الاعتماد على المقارنة المزدوجة paired comparison، وذلك من خلال المقارنة بين حالتين تتشابهان في الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والتاريخية، مع اختلافهما في مستوى التنمية الاقتصادية والديمقراطية (Norris, 2012). وتتميز الدراسات المقارنة بمحاولة عزل أثر المتغيرات التاريخية والاقتصادية والاجتماعية، التي قد تؤثر على التنمية الاقتصادية، وذلك من خلال اختيار حالات تتشابه في هذه المتغيرات؛ ليكون ممكناً تتبع أثر الديمقراطية على التنمية الاقتصادية.

د - هناك بعض الدراسات؛ مثل الدراسة العربية المعونة "جدلية العلاقة بين الديمقراطية والتنمية نحو مقاربة غير معيارية"، التي استهدفت تحليل مدى كفاءة الديمقراطية في تحقيق التنمية، وهل الديمقراطية هي التي تقود التنمية أم العكس (بروسي، 2013)، وتفتقر هذه الدراسة إلى التحليل التجريبي القائم على التطبيق، كذلك هناك دراسة بيدر التل المعنونة "العلاقة بين الديمقراطية والتنمية الاقتصادية؛ دراسة لحالتي كوريا الجنوبية وتايوان" (التل، 2017)، غير أنه من الملاحظ بصدد هذه الدراسة تعاملها مع الديمقراطية كمتغير تابع والتنمية الاقتصادية كمتغير مستقل، على عكس هذه الدراسة.

وتتميز هذه الدراسة باختلافها منهجياً عن كثير من الدراسات السابقة التي اعتمد معظمها على التحليل الإحصائي والرياضي، كما تتمايز منهجياً باعتمادها على التكامل بين دراسة الحالة والمقارنة المزدوجة - كما سيأتي تفصيل ذلك لاحقاً - فضلاً عن ذلك؛ فالدراسة تتميز بتبنيها لتعريف أوسع نطاقاً للتنمية الاقتصادية ليشمل النمو الاقتصادي والتنمية البشرية وعدالة توزيع الدخل، في حين ركزت معظم الدراسات في تحليلها لأثر الديمقراطية في الأداء الاقتصادي على النمو الاقتصادي.

منهج الدراسة

تعتمد الدراسة على منهج يقوم على التكامل بين دراسة الحالة والمقارنة المزدوجة مع التطبيق على حالتين إفريقيتين؛ إذ يعتمد الباحث على دراسة هاتين الحالتين دراسة معمقة؛ وذلك لتتبع تأثير الديمقراطية على التنمية الاقتصادية فيهما، إلى جانب المقارنة بين مستويات هذه التنمية قبل حدوث التحول الديمقراطي وبعده.

وفيما يتعلق بالمقارنة المزدوجة يستند الباحث بصددها إلى تصميم النظم

الأكثر تشابهاً most similar system design، الذي يقوم على تشابه حالات معينة في عدد من الجوانب مع اختلافها في متغير "بعد" معين، وهذا المتغير يُعتمد عليه في تفسير تباين هذه الحالات في نتائج محددة (Landman, 2003). وبتطبيق ذلك على هذه الدراسة؛ فإن الباحث سيتجه إلى مقارنة مستويات التنمية الاقتصادية بين دولتين، إحداهما ديمقراطية والأخرى غير ديمقراطية "؛ يمثل التباين في مستوى الديمقراطية المتغير المفسر لتباين كل حالتين في مستوى التنمية الاقتصادية"، مع الأخذ في الاعتبار ضرورة أن تتشابه هاتان الدولتان في العوامل التي قد يكون من شأنها التأثير على مستوى التنمية الاقتصادية؛ مثل الأوضاع الاقتصادية والأبعاد العرقية والتاريخية.

وبالنسبة إلى اختيار حالات الدراسة اختار الباحث حالتين من القارة الإفريقية، وقد جاء التطبيق على قارة إفريقيا؛ نظراً لأنها تعد أقل قارات العالم من حيث مستوى التنمية الاقتصادية، فضلاً عن أن معظم دولها من الدول غير الديمقراطية، وفي ظل الارتباط بين تراجع التنمية الاقتصادية والعجز الديمقراطي في إفريقيا يكون من المهم تحليل أثر نمط الحكم الديمقراطي على التنمية الاقتصادية، وأشار العديد من الدارسين إلى أن تراجع معدلات التنمية الاقتصادية في إفريقيا يرجع في الأساس إلى سيطرة نظم أوتوقراطية وغياب ديمقراطية (Kisangani, 2006). وداخل القارة الإفريقية يتجه الباحث إلى التطبيق على حالتين، هما بوتسوانا وموريشيوس، وهما من الدول التي شهدت تحولاً ديمقراطياً؛ إذ تغير نظام الحكم فيها إلى النمط الديمقراطي، إلى جانب ذلك حرص الباحث على اختيار حالتين من الدول الراسخة ديمقراطياً التي شهدت نظاماً ديمقراطياً منذ فترة زمنية طويلة؛ إذ تعد كل من بوتسوانا وموريشيوس دولة ديمقراطية منذ سبعينيات القرن الماضي (Masaki & van de Walle, 2014)، وتعد هاتان الدولتان ديمقراطيتين، وذلك وفقاً لمؤشرات قياس الديمقراطية، وتبعاً لمؤشر بيت الحرية تصنف بوتسوانا وموريشيوس دولتين حرتين Free؛ أي هما دولتان ديمقراطيتان وفقاً لمنهجية هذا المؤشر. وقد بدأت عملية التحول الديمقراطي فيهما منذ الاستقلال وخلال عقد الستينيات من القرن الماضي؛ وعلى ذلك استبعد الباحث الدول التي شهدت تحولاً ديمقراطياً في العقود الثلاثة الأخيرة، وذلك لمرور هذه الحالات بالعديد من التحولات والاضطرابات، فضلاً عن أن امتداد الفترة الزمنية التي شهدت فيها هاتان الحالتان نظاماً ديمقراطياً يتيح للباحث أن يتتبع بعمق تأثير النظام الديمقراطي على التنمية الاقتصادية.

كما اختار الباحث بجانب الحالتين السابقتين حالتين غير ديمقراطيتين تتشابه

معهما، وهما حالة زامبيا للمقارنة بينها وبين بوتسوانا، وحالة مدغشقر للمقارنة بينها وبين موريشيوس، وتتشابه كل من حالتي المقارنة في الموقع الجغرافي، والتقاليد الثقافية، والتكوين العرقي، ونمط الاقتصاد. وتعد كل من زامبيا ومدغشقر دولة غير ديمقراطية؛ وفقاً لمؤشر بيت الحرية؛ إذ تصنف بأنها دولة حرة جزئياً partially Free؛ أي دولة غير ديمقراطية وفقاً للمنهجية التي يستخدمها هذا المؤشر.

ومن الواضح هنا أن الباحث سيتجه إلى استخدام أداة المقارنة للوقوف على أمرين رئيسين، الأول مقارنة مستويات التنمية الاقتصادية في بوتسوانا وموريشيوس قبل حدوث التحول الديمقراطي وبعده، أما الآخر؛ فيتعلق بمقارنة هذه المستويات بين هاتين الحالتين والحالات الأخرى غير الديمقراطية السابق ذكرها. وذلك كله؛ بغية تحليل تأثير الديمقراطية على التنمية الاقتصادية. وتنقسم الدراسة إلى قسمين أساسيين وخاتمة، يتناول أولهما الإطار النظري للدراسة من خلال تحليل تأثير الديمقراطية على التنمية الاقتصادية، في حين يتناول القسم الآخر دراسة تطبيقية؛ إذ يطبق الباحث ما توصل إليه في الإطار النظري على حالتي بوتسوانا وموريشيوس.

أولاً: الإطار النظري: تأثير الديمقراطية على التنمية الاقتصادية

تستهدف الدراسة تحليل تأثير نمط الحكم الديمقراطي على التنمية الاقتصادية، وقد ضمّن مفهوم التنمية الاقتصادية ثلاثة مؤشرات، يتصل أولها بالنمو الاقتصادي، أما الثاني؛ فيتعلق بالتنمية البشرية، ويرتبط الأخير بعدالة توزيع الدخل، وذلك على أساس أن التنمية الاقتصادية مفهوم شامل لا يقتصر على الأبعاد المتعلقة بالنمو الاقتصادي فقط، بل يشمل أيضاً أبعاداً بشرية واجتماعية تتصل بالتنمية البشرية وعدالة توزيع الدخل، وتعرض الدراسة لتأثير الديمقراطية على هذه الأبعاد في السطور القادمة بالتفصيل؛ وذلك من خلال تناول هذا التأثير بشكل مقارن مع النظم غير الديمقراطية.

1 - تأثير الديمقراطية على النمو الاقتصادي

تشير ملاحظة الدراسات التي تناولت تأثير الديمقراطية على النمو الاقتصادي إلى وجود عدد من الآليات التي من الممكن أن يتحقق من خلالها هذا التأثير، وتتمثل هذه الآليات في التطور التكنولوجي ورأس المال وسيادة الدولة.

وتؤدي التطورات التكنولوجية دوراً أساسياً في عملية النمو الاقتصادي؛ إذ ترتبط هذه العملية في الأساس بالأساليب والأفكار التكنولوجية؛ ومن ثم، فإن نجاح الدول

في تحقيق معدلات نمو اقتصادي جيدة يعتمد على مدى قدرتها على تبني أساليب تكنولوجية تتيح لها المنافسة في الأسواق العالمية وتوفر لها مزايا تنافسية في الاقتصاد الدولي. وتتأثر التطورات التكنولوجية بطبيعة نظام الحكم؛ من حيث كونه ديمقراطياً أو غير ديمقراطي.

وتقوم النظم الديمقراطية على حماية حقوق الأفراد وحرياتهم، من خلال ضمان مجموعة من الحريات المدنية والحقوق السياسية. وتؤثر هذه الحماية على ضمان التطور التكنولوجي. وتعزز الحريات المدنية؛ مثل حرية التعبير والطباعة والسفر انتشار الأفكار الجديدة داخل المجتمع؛ إذ تسمح تلك الحريات للشركات والمنظمات غير الحكومية باكتشاف تقنيات الإنتاج والتنظيم الجديدة ونشرها (Knutsen, 2015a).

وتوفر الحقوق السياسية الفرصة لظهور الآراء المعارضة المبنية على معلومات ناتجة من اكتشاف تطورات تكنولوجية جديدة، فضلاً عن ذلك، فإن الأفراد المعنيّين بوضع السياسات الاقتصادية سيأخذون في اعتبارهم هذه الآراء، على النقيض من ذلك، فإنه، -في ظل غياب المعلومات أو نقصها- تزيد احتمالات فشل السياسات الاقتصادية (هالبيرين، وآخرون، 2005)؛ ومن ثم، تقل فرص حدوث النمو الاقتصادي في النظم غير الديمقراطية.

ويعزى ضعف أو غياب المعلومات في المجتمعات غير الديمقراطية إلى رغبة النخب الأوتوقراطية في تقييد انتشار الأفكار؛ وذلك بغية البقاء في السلطة والحفاظ على استقرار النظام السياسي، ويضرب أحد الباحثين، وهو كارل هنرك كونستين Carl Henrik Knutsen، مثلاً بالإنترنت؛ لتوضيح هذه الفكرة؛ فعلى الرغم من المنافع المتوقعة منه على النمو الاقتصادي، إذ يقلل من تكلفة التبادل التجاري ويعمل على تسهيل التجارة الخارجية -فإن النظم غير الديمقراطية تفرض قيوداً على استخدامه؛ بسبب تهديداته المحتملة على استمرارها في السلطة (Knutsen, 2015a).

وإلى جانب الحريات المدنية والحقوق السياسية تتوزع سلطة اتخاذ القرار في المنظمات المسؤولة عن وضع السياسات الاقتصادية في المجتمعات الديمقراطية بشكل أفقي، في حين تتوزع هذه السلطة في المجتمعات غير الديمقراطية بشكل رأسي، وهو ما يمكّن المنظمات الاقتصادية في المجتمعات الديمقراطية من القدرة على استيعاب الأفكار الجديدة والأساليب التكنولوجية الحديثة (Knutsen, 2015b). ويمكن القول؛ بناء على ما سبق: إن النظم الديمقراطية تتمتع بفرص أكبر لاستيعاب

التطورات التكنولوجية؛ وذلك مقارنة بالنظم غير الديمقراطية؛ بسبب صيانتها لحقوق الأفراد وحرياتهم، وبسبب نمط اتخاذ القرار فيها، أي أن الديمقراطية تؤثر إيجابياً على التطور التكنولوجي.

أما ما يتعلق بتأثير الديمقراطية على رأس المال؛ فقد تباينت آراء الباحثين بخصوص تأثير نمط نظام الحكم على رأس المال المادي، ويتمثل الرأي الأول في قدرة النظم غير الديمقراطية على تحقيق معدلات أكبر للتراكم الرأسمالي، وذلك بالمقارنة بالنظم الديمقراطية، ويستند أصحاب هذا الرأي في ذلك إلى عدة حجج، أولها أن وجود النظام الديمقراطي في ظل غيبة الموارد اللازمة والحداثة المؤسسية ووجود الفروق الطبقية سيؤدي إلى ظهور اختلالات لا تهدد النمو الاقتصادي فقط بل النظام الديمقراطي أيضاً (Sirowy & Inkeles, 1990). على النقيض من ذلك لا تظهر مثل هذه الاختلالات في ظل النظم الأوتوقراطية حتى في ظل غيبة الموارد والترتيبات المؤسسية اللازمة.

وتتصل ثاني هذه الحجج بتأثير النظم الديمقراطية السلبي على رأس المال، ويحاجّ جالينسون Walter Galenson بأن النظام الديمقرطي يطلق العنان لضغوط الاستهلاك المباشر، وتؤدي كل من الحكومات والنقابات العمالية –من وجهة نظر جالينسون– دوراً مهماً في ذلك. فالنقابات العمالية في المجتمعات الديمقراطية تعمل على جذب العمال من خلال إغرائهم بالجوانب الاستهلاكية حتى لو كان ذلك على حساب الاستثمار والتصنيع، أما الحكومات؛ فإنها تعمل على تحويل الموارد من الاستثمار إلى الاستهلاك (Przeworski & LimongI, 1993) (Doucouliagos & Ulubasoglu, 2008) (Knutsen, 2010). ومن ثم؛ فمن الممكن أن تتبنى الحكومات سياسات اقتصادية شعبوية (Dornbusch & Edwards, 1990)، تؤثر سلباً على رأس المال والاستثمار؛ ومن ثم، على النمو الاقتصادي. في المقابل فإن غياب أو ضعف تأثير النقابات العمالية في النظم الأوتوقراطية يجعل السياسات الاقتصادية تتم بمعزل عن ضغوطها، وهو ما يمكن من خلاله تحقيق التراكم الرأسمالي.

ويتصل ثالث هذه الحجج بحاجة النظم الديمقراطية إلى إرضاء أطراف السلطة المختلفة؛ الأمر الذي يترتب عليه بطء عملية صنع القرار، كما أنه من الممكن أن يؤدي إلى إلغاء قرارات معينة، خاصةً لو وصل إلى السلطة قادة جدد؛ وهو ما يؤثر بالسلب على الاستثمار والتراكم الرأسمالي. أما آخر هذ الحجج؛ فيتعلق بأن النظم

الديكتاتورية لا تعمل على تحقيق الأمن الاجتماعي social security لمواطنيها؛ وهو ما يدفع الفرد الرشيد الذي يعيش في ظل هذه النظم إلى الادخار؛ خوفاً من المستقبل. ولما كان الادخار مساوياً للاستثمار؛ فإن ذلك يعمل على تدعيم التراكم الرأسمالي (Knutsen, 2015b).

أما الرأي الآخر؛ فيرى أنصاره أن خصائص النظم الديمقراطية تدعم تحقيق التراكم الرأسمالي؛ وذلك لأن هذه الخصائص توفر بيئة سياسية واقتصادية محفزة للاستثمار بسبب توافر المعلومات وقيام المجتمع على المساءلة والمحاسبة وضمان الحريات، خاصة الاقتصادية، فضلاً عن تراجع الفساد. إلى جانب ذلك يفند أنصار هذا الرأي حجج أنصار الرأي الأول بالقول: إنه حتى مع افتراض تزايد الاستهلاك في النظم الديمقراطية عنها في النظم غير الديمقراطية فإنه يمكن تعويض ذلك من خلال الاستثمار الخارجي المباشر، الذي يمكن أن تجتذبه النظم الديمقراطية بسبب قيامها على حماية الحقوق والحريات الاقتصادية. كذلك يرد أنصار أفضلية النظم الديمقراطية في تحقيق التراكم الرأسمالي على النظم الأوتوقراطية في مسألة حاجة النظام الديمقراطي إلى إرضاء أطراف السلطة المختلفة بالقول: إن النظم غير الديمقراطية تتجه هي الأخرى إلى إرضاء أطراف معينة. وإن النظم الديمقراطية تتمتع بميزة في هذا الشأن؛ إذ يتم ذلك وفق أسس وقواعد سياسية منظمة وفقاً للدستور والقانون. وخلاصة القول هنا: إن كلاً من النظم الديمقراطية والأوتوقراطية يتمتع بعوامل معينة تسهم في تحقيق التراكم الرأسمالي؛ الأمر الذي يصعب معه القول بأفضلية أحدهما على الآخر في التأثير على رأس المال.

أما فيما يتعلق بتأثير الديمقراطية على سيادة الدولة؛ فإن الكثير من الباحثين يردون نجاح النمور الآسيوية في الوصول إلى الطفرات الاقتصادية التي حققتها إلى سيادة الدولة، التي تنطوي على بعدين، أولهما قدرة الدولة على تبني سياسات تنموية، أما البعد الآخر؛ فيتعلق بانعزال الدولة عن الضغوط، سواء كانت من قبل الشركات الكبرى أم النقابات العمالية، ويرى أنصار هذا الرأي أن سيادة الدولة تؤثر إيجابياً على النمو الاقتصادي، وهذه السيادة لا تتحقق إلا في ظل نظام أوتوقراطي (Przeworski & LimongI, 1993). على الجانب المقابل، يرى عدد من الباحثين أن كثيراً من النظم الأوتوقراطية تقوم على حكام مستبدين لا يفصلون بين المجالين العام والخاص، ويعملون على تبني سياسات تستهدف تحقيق مصالحهم الخاصة؛ الأمر الذي يضعف من سيادة الدولة وقدرتها على تبني سياسات تنموية (Knutsen, 2015b).

وفـي ضـوء ذلـك يمكـن القـول: إن كلا النمطيـن مـن النظـم، سـواء أكانـت ديمقراطيـة أم أوتوقراطيـة يتسـم بخصائـص يمكـن مـن خلالهـا التأثيـر الإيجابـي علـى سـيادة الدولـة؛ الأمـر الـذي يعنـي عـدم أفضليـة أي منهمـا علـى الآخر. وبنـاء على ما سـبق، يمكن القول: إن النظـم الديمقراطيـة وغيـر الديمقراطيـة يتسـاوى تأثيرهمـا علـى رأس المـال وسـيادة الدولـة، فـي حيـن تؤثـر الديمقراطيـة إيجابياً علـى التطـور التكنولوجي بالمقارنـة بالنظم غيـر الديمقراطيـة. ومجمـل القـول هنـا: إن النظـم الديمقراطيـة تعمل علـى تحقيق النمو الاقتصـادي بدرجـة أفضـل مـن النظـم غيـر الديمقراطية.

2 - تأثير الديمقراطية على التنمية البشرية

تؤثـر التنميـة البشـرية علـى التنميـة الاقتصاديـة تأثيـراً مهمـاً إلـى الحد الـذي جعل بعـض الباحثيـن يـرون أن لـه القـدر نفسـه مـن تأثيـر رأس المـال المـادي (Mankiw et al., 1992)، وتختلـف النظـم الديمقراطيـة عـن النظـم غيـر الديمقراطيـة فيمـا يتعلـق بتأثيرها على التنمية البشـرية؛ وذلك لعدة أسـباب، أولها قيام النظام الديمقراطي على الانتخابات كآليـة للوصـول إلـى السـلطة؛ وهـو مـا يجعـل القادة السياسـيين مسـؤولين أمـام الناخبين، ويدفع ذلك النخب السياسـية إلى أن تضع في مقدمة اهتماماتها مسـائل التنمية البشـرية؛ لكـي تحظـى بثقـة الناخبيـن، علـى عكس النظـم الأوتوقراطيـة التـي يصـل ويسـتمر فيهـا الحـكام فـي السـلطة بالاعتمـاد على آليات غيـر ديمقراطية؛ وهو ما قد يجعلها لا تضع من ضمـن أولوياتهـا التنميـة البشـرية. ولعـل من أبـرز الأمثلة على صحة هـذه الحجة المجاعة التـي شـهدتها الصيـن، وعلـى الرغـم مـن أنهـا تمثـل أكبـر حادثـة لمـوت ناتج من سياسـات حكومية فإنها لم تهدد اسـتمرار ماوتسـي تونج في السـلطة (Gerring et al., 2012). ومن هنـا -علـى حد تعبيـر أمارتيـا سـن- لـم يشـهد أي نظـام ديمقراطـي حـدوث مجاعـة على عكس النظـم الأوتوقراطيـة (Sen, 1999). أي أن وجـود النظـام الديمقراطـي يمثـل حائـلاً أمـام حـدوث المجاعـات والأزمـات الاقتصادية الكبرى، فالهند شـهدت عـدة مجاعات منذ عـام 1947، لكنهـا انتهـت منذ تأسـيس النظـام الديمقراطـي (Møller & Skaaning, 2013).

ويتصـل ثانـي هـذه الأسـباب باتسـام النظـم الديمقراطيـة – كما سـبقت الإشـارة – بحريـات مدنيـة وحقـوق سياسـية، من بينها حرية الصحافة والإعـلام؛ الأمر الذي يجعلها أكثـر قـدرة علـى تلبيـة متطلبات التنمية البشـرية في الأماكن النائية وفـي صفوف الفقراء كمـا يجعلهـا أسـرع اسـتجابة للمشـكلات والأزمات التـي تواجهها هذه الأماكـن، وهو الأمر الـذي تفتقـر إليه النظم غير الديمقراطيـة (Ross, 2006).

إلى جانب ذلك ومع توافر حرية التنظيم والاجتماع، تتمتع المجتمعات الديمقراطية بوجود مجتمع مدني قوي well-developed civil society؛ إذ تتيح الحريات التي يضمنها النظام الديمقراطي وجود منظمات طوعية على اختلاف أنماطها، وتعمل هذه المنظمات على تدعيم التنمية البشرية من زاويتين، الأولى هي تقديم الخدمات للفقراء والأخرى هي الضغط على الهيئات التشريعية؛ بهدف تحسين جودة الخدمات العامة المقدمة للفقراء (Gerring et al., 2012). على النقيض من ذلك ومع افتقار المجتمعات غير الديمقراطية إلى وجود مجتمع مدني قوي بسبب القيود المفروضة على الحريات تخسر هذه المجتمعات الأدوار الإيجابية التي يقوم بها المجتمع المدني فيما يخص التنمية البشرية. ويتضح من العرض السابق أن النظم الديمقراطية تؤثر إيجابياً على التنمية البشرية، وذلك بالمقارنة بالنظم غير الديمقراطية.

3 - تأثير الديمقراطية على عدالة توزيع الدخل

تؤثر الديمقراطية على العدالة في توزيع الدخول من عدة جوانب، يتمثل أول هذه الجوانب في تأثير الديمقراطية على معدلات الأجور؛ إذ تتسم النظم الديمقراطية بمعدلات أجور أعلى من النظم الأوتوقراطية، ومادام معظم العمال ينتمون إلى الطبقة الفقيرة؛ فإن ذلك يؤدي إلى زيادة نصيب هؤلاء العمال من النمو الاقتصادي، وهو ما يسهم بدوره في إعادة توزيع الدخل بشكل أكثر عدالة (Blaydes & Kayser, 2011).

كذلك تعمل حريات التنظيم والتعبير في النظم الديمقراطية على إنشاء نقابات عمالية قوية تدافع عن حقوق العمال، من بينها أجورهم من خلال مطالبتها بحد أدنى للأجور وهو ما يسهم بدوره في تعزيز عدالة توزيع الدخل (Timmons, 2010). وتستثمر النظم الديمقراطية في رأس المال البشري بمعدلات أعلى من النظم الأوتوقراطية وينعكس هذا الاستثمار على الفقراء بشكل أفضل، وهو ما يمكنهم من الاستفادة من النمو الاقتصادي بمعدلات أفضل من الأغنياء (Blaydes & Kayser, 2011).

بالإضافة إلى ذلك، تتمتع النظم الديمقراطية بمجموعة من الحقوق والحريات التي تعمل على إعادة توزيع الدخول والثروات في صالح الطبقتين المتوسطة والفقيرة؛ بسبب قيامها على الاستجابة لمطالب الجماهير التي تشكل هاتان الطبقتان معظم أعضائها، وهو ما يمكن معه القول: إن النظم الديمقراطية تعمل على إعادة توزيع الدخل بشكل أكثر عدالة، وذلك بالمقارنة بالنظم الأوتوقراطية (Sirowy & Inkeles, 1990).

على الجانب الآخر يجادل بعض الباحثين بعدم وجود تأثير للنظم الديمقراطية

على توزيع الدخل، ويؤكد أنصار هذ الرأي الارتباط بين توزيع الموارد الاقتصادية والتأثير السياسي؛ أي أن قدرة جماعات معينة على التأثير على عملية صنع القرار السياسي ترتبط بالموارد الاقتصادية المتاحة لها؛ ومن ثم، فإن عدم العدالة في توزيع الدخول والثروات سيعيد إنتاجها على المستوى السياسي، كما يشيرون إلى فشل النظم الديمقراطية في العمل على احترام مواطنيها بشكل عادل وعدم قدرة الفئات المهمشة على الدفاع عن مصالحها من خلال الآليات الديمقراطية (Sirowy & Inkeles, 1990)؛ وهو ما يعني -في النهاية- عدم قدرة النظم الديمقراطية على توزيع الدخل بشكل عادل. ومن الواضح هنا أن النظم الديمقراطية قد تؤثر إيجابياً على عدالة توزيع الدخل، كما أنها قد لا تؤثر.

وإجمالاً يمكن القول: إن للنظام الديمقراطي أثراً إيجابياً على النمو الاقتصادي والتنمية البشرية المقارنة بالنظام غير الديمقراطي، في حين يتساوى تأثير النظم الديمقراطية والأوتوقراطية على عدالة توزيع الدخل.

ثانياً: الدراسة التطبيقية

تتناول الدراسة التطبيقية تحليلاً لتأثير الديمقراطية على التنمية الاقتصادية من خلال مؤشراتها الثلاثة السابق ذكرها، ويتحدد النمو الاقتصادي في هذه الدراسة بنصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي وفقاً لبيانات البنك الدولي، أما التنمية البشرية؛ فتتناولها الدراسة التطبيقية من خلال مؤشر التنمية البشرية Human Development Index (HDI)، الصادر عن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وأما عدالة توزيع الدخل؛ فستقاس بالاعتماد على معامل جيني[2].

1 - حالة بوتسوانا

عند حصولها على الاستقلال في عام 1966، كانت بوتسوانا واحدة من أفقر دول العالم؛ إذ بلغ نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي 191 دولاراً، وبلغ حجم هذا الناتج 118 مليون دولار (Siphambe, 2012). وتشير بعض التقديرات إلى وقوع نحو 90% من عدد السكان فيها تحت خط الفقر عند استقلالها، كما وصلت نسبة التعليم فيها في ذلك الوقت إلى 25% فقط، فضلاً عن تخلف البنية التحتية (Sebudubudu & Botlhomilwe, 2012).

(2) يعد معامل جيني من أهم المقاييس المستخدمة في قياس عدالة توزيع الدخل، وتراوح قيمته ما بين صفر وواحد صحيح، وكلما اقتربت قيمة هذا المعامل من الواحد دل ذلك على عدم العدالة في توزيع الدخل.

وقد نجحت نخبة ما بعد الاستقلال في بوتسوانا في إقامة نظام حكم ديمقراطي، قام على الأخذ بمؤسسات الحكم الحديثة دون الانفصال الكامل عن المؤسسات الوطنية التقليدية التي قد تحدث نتائج إيجابية على عملية الحكم؛ إذ أصبحت المؤسسات التقليدية؛ مثل مؤسسة كوجتلا KOGTLA – التي تمثل محكمة تقليدية في القرى البوتسوانية – جزءاً من عملية الحكم (Molutsi & Holm, 1990).

وتعد بوتسوانا من أكثر الديمقراطيات استقراراً في إفريقيا؛ إذ شهدت البلاد إجراء انتخابات تنافسية تعددية منذ الاستقلال، ونجحت هذه الانتخابات في استيفاء المعايير الدولية للنزاهة الانتخابية. وتمثل بوتسوانا نموذجاً للنظام الحزبي التعددي؛ إذ تتعدد الأحزاب فيها على الرغم من أن الحزب الديمقراطي هو الحزب الرئيس، وقد فاز بالأغلبية في جميع الانتخابات، ونجحت بعض الأحزاب المعارضة في الحصول على مقاعد في البرلمان. كما تتسم بزيادة نسبة المشاركة في الانتخابات (Norris, 2012)، وتشير التقديرات إلى أن ثلثي الناخبين المسجلين يدلون بأصواتهم في الانتخابات. وتحظى بوتسوانا بسجل متميز فيما يتعلق باحترام حقوق الإنسان وحرية الصحافة وسيادة القانون، وفيما يتعلق بالشفافية ومكافحة الفساد احتلت المركز الثاني والثلاثين دولياً في مؤشر الشفافية العالمي، واتخذت الدولة عدة إجراءات لتحقيق المساءلة العامة والشفافية ومكافحة الفساد (Norris, 2012).

وبالنظر إلى تقارير المنظمات المعنية بقياس الديمقراطية؛ مثل منظمة بيت الحرية نجد أن بوتسوانا تعد، وفقاً لتقارير هذه المنظمات، دولة ديمقراطية؛ إذ تتمتع بالحريات السياسية والحقوق المدنية، فضلاً عن التنافس والمشاركة اللتين تمثلان خاصيتين رئيستين من خصائص الحكم هناك[3].

وقد نجحت بوتسوانا في تحقيق معدلات نمو اقتصادي جعلها واحدة من أسرع دول العالم تحقيقاً للنمو الاقتصادي؛ فقد نجح اقتصادها في النمو أسرع من الولايات المتحدة واليابان وكوريا الجنوبية وتايوان والصين؛ الأمر الذي جعل العديد من المراقبين يصنفها على أنها نموذج للدولة التنموية الناجحة successful developmental state (Sebudubudu & Botlhomilwe, 2012). وتتناول الدراسة هنا تأثير نمط الحكم الديمقراطي على مؤشرات التنمية الاقتصادية.

(3) انظر على سبيل المثال: صفحة بوتسوانا على موقع منظمة بيت الحرية:
https://freedomhouse.org/report/freedom-world/2018/botswana

- تأثير الديمقراطية على النمو الاقتصادي

أثر الانفتاح السياسي الذي شهدته بوتسوانا إيجابياً على التطور والتغير التكنولوجي؛ فمع الانفتاح على العالم الخارجي ومع توافر الحريات المدنية والحقوق السياسية، شهدت بوتسوانا تطوراً إيجابياً على الجانب التكنولوجي والبحثي، وأسهمت الخصائص الديمقراطية لنظام الحكم فيها في التأثير إيجابياً على حقوق الملكية؛ فبعد الاستقلال أصبح تجار الماشية من أكثر جماعات المصالح قدرةً على التأثير، كما أسهم التقارب بينهم وبين الحزب الديمقراطي في حماية حقوق الملكية والتأثير بشكل إيجابي على رأس المال؛ ومن ثم على عملية النمو الاقتصادي (Acemoglu et al., 2003).

وأدى النظام الديمقراطي إلى الاستقرار السياسي؛ الأمر الذي جعلها مقصداً للاستثمار الأجنبي المباشر في ظل السمعة التي تمتعت بها، الناتجة من خصائص نظام الحكم الديمقراطي؛ مثل سيادة القانون والفعالية الحكومية والمساءلة والمحاسبة (Sebudubudu & Botlhomilwe, 2012)؛ الأمر الذي يؤكد أن النظام الديمقراطي، بخصائصه وآلياته، يساعد على توفير بيئة سياسية واقتصادية جاذبة للاستثمار الأجنبي المباشر؛ وهو ما انعكس إيجابياً أيضاً على قدرة بوتسوانا على استيعاب التطورات التكنولوجية واستخدامها نتيجة انفتاح نظامها السياسي وديمقراطيته.

فضلاً عن ذلك، تشير ملاحظة واقع الفساد في بوتسوانا إلى أنها من الدول الأقل فساداً وتنبه درجة مؤشرات الفساد التي حصلت عليها في مؤشر الشفافية العالمي في عام 1999 على أنها كانت أقل دول القارة الإفريقية فساداً بالإضافة إلى ذلك صنفت باعتبارها أقل فساداً من بعض الدول؛ مثل بلجيكا واليابان وإيطاليا (Knutsen, 2006). لقد وفّر النظام الديمقراطي آليات لضبط الفساد ومكافحته، وقد أدى ذلك إلى تحقيق بوتسوانا معدلات متميزة من التراكم الرأسمالي.

وعملت المؤسسات الموجودة على فرض قيود على النخبة الحاكمة، على سبيل المثال، أسهمت مؤسسة كوجتلا في ضمان درجة معينة من المساءلة للنخب السياسية، وهو ما يفسر لماذا فضل تجار الماشية أن تفرض حماية حقوق ملكيتهم بشكل قانوني مفعل بدلاً من استخدام نفوذهم السياسي لاستخلاص العوائد من الماس في السبعينيات. وأسهمت القيود المفروضة على النخبة الحاكمة في سيادة حالة من الاستقرار السياسي، كما أسهمت المؤسسات التقليدية التي كانت موجودة إبان الحقبة

الاستعمارية في فرض هذه القيود وترسيخها في عملية الحكم (Acemoglu et al., 2003).

وقد أسهم ذلك في تعزيز النمو الاقتصادي في بوتسوانا؛ فخلال الفترة من 1970 حتى عام 2000 حلت بوتسوانا في المركز الثالث في قائمة الدول التي حققت أسرع نمو في نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي (Knutsen, 2006). وإذا كان نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي بلغ 191 دولاراً عند الاستقلال في عام 1966، فإنه وصل في عام 2019 – وفقاً لتعادل القوة الشرائية– إلى 18552 دولاراً[4]، وذلك وفقاً لبيانات البنك الدولي، ويعكس ذلك كله الأثر الإيجابي للنظام الديمقراطي على النمو الاقتصادي.

- تأثير الديمقراطية على التنمية البشرية

تنبه مؤشرات التنمية البشرية الخاصة بالفترة التي أعقبت الاستقلال إلى تراجع بوتسوانا في هذه المؤشرات سواء فيما يتعلق بالصحة والتعليم وغيرها، وقد اتجه النظام السياسي في بوتسوانا لتخصيص نسبة كبيرة من الإنفاق العام للخدمات الاجتماعية، وقد كان لذلك آثار إيجابية على التنمية البشرية هناك (Nthomang, 2012)، ويشير تقرير التنمية البشرية الصادر عن برنامج الأمم المتحدة لعام 1990 إلى أن قيمة مؤشر التنمية البشرية بلغت 5.73، بينما وصلت قيمة هذا المؤشر في عام 2019 إلى 735.، ووفقاً لهذا التقرير حققت بوتسوانا تنمية بشرية مرتفعة جداً[5].

- تأثير الديمقراطية على عدالة توزيع الدخل

في عام 1971؛ أي بعد سنوات معدودة من الاستقلال، بلغت قيمة معامل جيني في بوتسوانا 574. (Okatch, 2015)، وقد شهد معامل جيني زيادة ملحوظة من 058 في عام 1986 إلى 060 في عام 1993، ثم 065 في عام 2002 (Okatch, 2012)، وفي عام 2015 بلغت قيمة هذا المعامل 533.، ويمكن القول هنا: إن قيمة معامل جيني اتسمت بالتأرجح إلا ان قيمة هذا المعامل ظلت مرتفعة؛ الأمر الذي يعكس عدم قدرة النظام الديمقراطي في بوتسوانا على تحسين عدالة توزيع الدخل هناك. ويعزو بعض الباحثين تلك الزيادة في عدم العدالة في توزيع الدخل إلى اتجاه الاقتصاد

(4) انظر:

https://data.worldbank.org/indicator/NY.GDP.PCAP.PP.CD?locations=BW

(5) انظر: تقارير التنمية البشرية الصادرة عن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي من 1990–2020.

http://www.hdr.undp.org/en/global-reports

البوتسواني للاعتماد على القطاع الصناعي الذي يعد الأعلى إنتاجيةً، وذلك مقارنة بالقطاع الزراعي الأقل إنتاجية (Gumede, 2017).

على مستوى المقارنة مع زامبيا، تشير الملاحظة إلى تشابه الحالتين في عدد من الجوانب، من بينها التشابه في المساحة والاقتصاد المعتمد على استخلاص الموارد الطبيعية؛ إذ يعتمد اقتصاد زامبيا على النحاس والزنك والرصاص والذهب والفضة، في حين يعتمد الاقتصاد البوتسواني على اليورانيوم والنيكل والماس، إلى جانب استقلالهما عن الاحتلال البريطاني في منتصف الستينيات؛ إذ حصلت زامبيا على استقلالها في عام 1964 وتبعتها بوتسوانا بعد عامين، كما تقوم كلتا الدولتين على تعدد الجماعات العرقية فيهما (Norris, 2012). وعلى الرغم من هذه التشابهات فإن الحالتين اختلفتا جذرياً فيما يتعلق بأدائهما الاقتصادي والديمقراطي.

وتشير الملاحظة هنا إلى أن نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي في زامبيا عند استقلالها كان يفوق نظيره في بوتسوانا (Norris, 2012)، ولكن نظام الحكم الديمقراطي الذي شهدته بوتسوانا أسهم في تعزيز عملية النمو الاقتصادي، في حين أدى نظام الحكم غير الديمقراطي في زامبيا إلى تراجع الأداء الاقتصادي.

وأجريت مقانة بينهما في عدد من المؤشرات هي نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي، ومؤشر التنمية البشرية وفقاً لتقارير التنمية البشرية الصادرة عن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي. ويوضح جدول 1 الفجوة الكبيرة بينهما في هذين المؤشرين. وعلى الرغم من أن قيمة معامل جيني في بوتسوانا كانت مرتفعة فإنها كانت أقل من نظيرتها في زامبيا.

جدول 1

	بوتسوانا	زامبيا
نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي (2019)	18552 دولاراً	3624 دولاراً
مؤشر التنمية البشرية (2019)	.735	.584
قيمة معامل جيني (2015)[6]	.533	.571

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على بيانات البنك الدولي، وتقارير التنمية البشرية الصادرة عن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي.

(6) تجدر الإشارة هنا إلى أن عام 2015 هو أحدث عام تتوافر فيه قيمة معامل جيني في الدولتين وفقاً لبيانات البنك الدولي.

2 - حالة موريشيوس

عند استقلالها في عام 1968 شهدت موريشيوس وضعاً اقتصادياً متدهوراً؛ فقد كان الاقتصاد قائماً في الأساس على تصدير السكر، كما اتسمت المؤشرات الاقتصادية بالتراجع؛ إذ ارتفعت نسبة البطالة وانخفض الناتج المحلي الإجمالي بنسبة 7% كما شهدت موريشيوس توترات عرقية (Bräutigam, 1997).

وبعد الاستقلال نجحت موريشيوس في إقامة نظام ديمقراطي؛ فقد شهدت إجراء انتخابات برلمانية حرة ونزيهة، وأدت نتائجها إلى حصول عدة أحزاب سياسية على مقاعد في البرلمان، كما ترتب على بعضها تغير في الحزب المسيطر على الحكم، ويعد نظام الحكم فيها برلمانياً؛ وهو ما أدى إلى سيطرة حكومات ائتلافية. إلى جانب ذلك تتمتع موريشيوس بوجود العديد من الأحزاب السياسية؛ القوية التي تتنافس على السلطة، فضلاً عن وجود مجتمع مدني قوي (Carroll & Carroll, 1999).

وتشير ملاحظة واقع موريشيوس السياسي إلى أن نظامها السياسي يعد نظاماً ديمقراطياً راسخاً؛ إذ دأبت العديد من المنظمات المعنية بالديمقراطية على اعتبارها دولة ديمقراطية، ووفقاً لمؤشر بيت الحرية تعد موريشيوس دولة حرة Free؛ ومن ثم، تصنف على أنها دولة ديمقراطية[7].

لقد أسهمت الإجراءات الديمقراطية التي تبناها النظام السياسي هناك في التأثير الإيجابي على التنمية الاقتصادية خاصةً فيما يتعلق بجذب الاستثمار سواء كان خاصاً، أو أجنبياً مباشراً، كما أدت التشريعات التي أقرتها المؤسسات الرسمية إلى حماية حقوق الملكية للمستثمرين (Bertha, 2000).

وقد انعكس هذا النظام الديمقراطي على التنمية الاقتصادية هناك؛ ففي سبعينيات القرن الماضي كان نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي نحو 4005 دولارات، أما في الثمانينيات؛ فقد وصل ذلك النصيب إلى 5760 دولاراً، في حين بلغ في التسعينيات نحو 9006 دولارات (Knutsen, 2006).

وتشير المؤشرات الاقتصادية إلى أن موريشيوس خلال الفترة من 1970 حتى عام 2000 حققت تاسع أعلى معدل نمو اقتصادي على مستوى العالم، والثاني على مستوى

(7) انظر، تقارير المنظمة عن موريشيوس، متاحة على:

https://freedomhouse.org/report/freedom-world/2018/mauritius

القارة الإفريقية مع الأخذ في الاعتبار أن هذا النمو لم يعتمد على الموارد الطبيعية؛ كالنفط (Knutsen, 2006). وعلى الرغم من أن صناعة السكر التقليدية استمرت في كونها تمثل مصدراً مهماً للتراكم الرأسمالي والعوائد الحكومية، فإنه منذ عام 1984 أصبح النمو الاقتصادي هناك معتمداً على التصدير، كما عملت الحكومة على تبني إستراتيجية تنموية تقوم على تطوير الخدمات المالية وقطاع السياحة وصناعة النسيج وغيرها من الصناعات التي تركزت في المنطقة الخاصة بالتصدير؛ إذ أصبح النشاط الاقتصادي في هذه المنطقة مساهماً رئيساً في الناتج المحلي الإجمالي، وذلك بنسبة 11%، وأرباح الصادرات بنسبة 54%، وتشير تقديرات عام 1998 إلى أن نسبة مساهمة قطاع السياحة في الناتج المحلي الإجمالي بلغت 5% (Knutsen, 2006).

- تأثير الديمقراطية على النمو الاقتصادي

أدت خصائص النظام السياسي في موريشيوس القائمة على الحريات؛ مثل حرية التعبير، فضلاً عن انفتاح المجتمع على العالم الخارجي، إلى التأثير الإيجابي على التطور التكنولوجي، وقد جاء ذلك على مستويين، أحدهما داخلي والآخر متصل بالعالم الخارجي؛ على المستوى الداخلي أسهم إنشاء المناطق الخاصة بالتصدير كأساس لعملية التصنيع وإستراتيجيتها القائمة على النمو الموجه بالتصدير -في إيجاد رواد أعمال من المجتمع المحلي هناك؛ وهو ما أدى بدوره إلى تطوير مشروعات وأفكار خلاقة كانت جزءاً رئيساً من عملية التطور التكنولوجي (Knutsen, 2011).

أما على المستوى الخارجي؛ فقد أسهمت الاستثمارات الأجنبية المباشرة في دعم التطور التكنولوجي، خاصةً من جانب المواطنين المقيمين في الخارج، وقد أسهم تدفق الآليات التنظيمية والأفكار في تغيير طرق أداء الأشياء ways of doing things ولم يقتصر التطور التكنولوجي على القطاع الصناعي بل امتد ليشمل القطاع الزراعي، كذلك استفادت موريشيوس من خبرات الدول والمجتمعات الأخرى كنماذج للتنمية يمكن تتبع أثرها (Knutsen, 2011).

وأسهم تبني النظام الديمقراطي في تطوير القدرة المؤسسية للدولة في موريشيوس؛ وهو ما انعكس إيجابياً على مستوى الاستثمار، خاصةً فيما يتعلق بإستراتيجية التصنيع القائم على التصدير export-oriented industrialization، التي تبنتها الدولة هناك؛ إذ اتجه النظام السياسي إلى استقدام خبراء أجانب لتدريب المسؤولين في المواقع الاقتصادية المختلفة (Bräutigam, 1997).

كما أدى النظام الديمقراطي والمؤسسات الجيدة التي عمل على إنشائها إلى نجاح تجربة المنطقة الخاصة بالتصدير Export Processing Zone؛ إذ أسهمت هذه المنطقة في تنفيذ الإستراتيجية القائمة على التصنيع التي تبنتها موريشيوس (Frankel, 2010)، فضلاً عن ذلك انخفض مستوى الفساد، وقد كان ذلك ناتجاً في الأساس من المساءلة والمحاسبة التي يوفرها النظام الديمقراطي. وقد كان لقدرات الدولة المؤسسية وانخفاض مستوى الفساد أثر إيجابي على مستوى التصنيع، وكذلك على تحقيق تراكم رأس المال والاستثمار.

وتتمتع جماعات المصالح المختلفة في موريشيوس بالقدرة على التأثير على النظام السياسي؛ مثل رابطة أرباب العمال، ورابطة دافعي الضرائب، ورابطة المصدرين التي دعتها الحكومة لتكون شريكاً في عملية صنع السياسة، فضلاً عن ذلك هناك العديد من الاتحادات العمالية (Bräutigam, 1997).

وتجدر الإشارة هنا إلى نجاح الترتيبات المؤسسية والقانونية التي تبنتها موريشيوس في زيادة عدد جماعات المصالح وتأثيرها على السياسات العامة، منها الاقتصادية؛ فقد أسهم قانون العلاقات الصناعية Industrial Relations Act في زيادة عدد جماعات المصالح الاقتصادية؛ إذ قلل القيود المفروضة على إنشاء النقابات العمالية، فجعل سبعة عمال عدداً كافياً لإنشاء نقابة عمالية، وقد أدى ذلك إلى زيادة عدد النقابات العمالية ليصل إلى 365 نقابة في عام 1984 (Bräutigam, 1997).

بالإضافة إلى ذلك، كانت هناك مؤسسات تدعم التعاون والحوار مع النقابات العمالية، من أهمها ما يعرف باللجنة الثلاثية المكلفة وضع توصيات للتكلفة السنوية لتغيرات الأوضاع المعيشية، وقد عملت هذه اللجنة على وضع مؤشرات لحد أدنى للأجور سنوياً للعمال (Bräutigam, 1997). وقد انعكس ذلك إيجابياً على مؤشرات النمو الاقتصادي؛ إذ بلغ نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي وفقاً لتعادل القوة الشرائية 23882 دولاراً، وذلك وفقاً للبيانات الصادرة عن البنك الدولي الخاصة بعام 2019 [8].

- تأثير الديمقراطية على التنمية البشرية

تشير ملاحظة واقع التنمية البشرية في موريشيوس إلى ارتفاع مستويات هذه التنمية في ظل النظام الديمقراطي، وذلك مقارنة بمؤشراتها المناظرة في مرحلة ما

(8) انظر:

https://data.worldbank.org/indicator/NY.GDP.PCAP.PP.CD?locations=MU

قبل التحول إلى الديمقراطية؛ فقد ارتفعت قيمة مؤشر التنمية البشرية من 525. في عام 1970 إلى 821. في عام 1992، وذلك بتغير مقداره 296. خلال الفترة ما بين هذين العامين، كما تجدر الإشارة هنا إلى تحقيق موريشيوس لتحسن نسبي أفضل في مؤشرات التنمية البشرية بين عامي 1970 و1992 في كل دول ما يعرف بالنمور الآسيوية (Carroll & Carroll, 1999). وحصلت موريشيوس على 804.، وذلك وفقاً لمؤشر التنمية البشرية الصادر عن برنامج الأمم المتحدة، الخاص ببيانات عام 2019 [(9)].

- تأثير الديمقراطية على عدالة توزيع الدخل

ورثت موريشيوس بعد الاستقلال بنية اقتصادية سمتها الرئيسة عدم العدالة؛ وهو ما جعل الأشكال المخلفة من أنماط إعادة توزيع الدخل تؤدي دوراً رئيساً في الخطاب السياسي والممارسات السياسية (Knutsen, 2011)، وانعكس ذلك إيجابياً على مؤشرات عدالة توزيع الدخول، خاصةً بعد التحول الديمقراطي الذي شهدته موريشيوس.

فقد أثرت الطبيعة الديمقراطية للنظام السياسي على مؤشرات توزيع الدخل؛ فجعلت هذا النظام يأخذ في الاعتبار الحسابات السياسية، خاصةً في أوقات الأزمات الاقتصادية، وذلك فيما يتعلق بالآثار الاجتماعية للسياسات الاقتصادية على الفئات المحدودة الدخل، فخلال الأزمة الاقتصادية التي تعرضت لها البلاد في السبعينيات وبداية الثمانينيات، رفضت الحكومة رفع الدعم عن الغذاء على الرغم من الضغوط الخارجية، وقد أدى ذلك إلى تراجع معامل جيني من 5. في عام 1965 إلى 037 في عام 1987 (Bräutigam, 1997).

إلى جانب ذلك، أدى التحسن في مؤشرات التنمية البشرية من تعليم وغيره إلى زيادة مستوى العدالة في توزيع الدخول، إذ أسهم هذا التحسن في زيادة فرص المواطنين الأقل دخلاً في الحصول على تعليم ووظائف أفضل (Knutsen, 2011)، وهو ما أسهم بدوره في زيادة دخولهم؛ الأمر الذي أدى إلى تضييق فجوة الدخل بينهم وبين الأغنياء. ففي عام 2006 [(10)] بلغت قيمة معامل جيني في موريشيوس 394.؛ الأمر الذي يعكس تحسناً في عدالة توزيع الدخل.

(9) انظر:

http://www.hdr.undp.org/sites/default/files/hdr2020_ar.pdf

(10) تجدر الإشارة هنا إلى العام الأخير الذي تتوافر فيه قيمة معامل جيني وفقاً لبيانات البنك الدولي.

فيما يتعلق بالمقارنة مع مدغشقر، تشترك الحالتان في عدد من الجوانب، من بينها التشابه في الموقع والتركيبة العرقية للمجتمع ونمط الاقتصاد؛ إذ تعد الدولتان جزيرتين في المحيط الهندي، كذلك فإنهما تتسمان بتعدد الجماعات العرقية فيهما؛ إذ تتعدد الجماعات السلالية في كل منهما فضلاً عن تعدد اللغات، كما حصلت كلتاهما على الاستقلال خلال عقد الستينيات من القرن الماضي، وقد اعتمد الاقتصاد في كل منهما على تصدير الحاصلات الزراعية فضلاً عن إقامة مناطق تجهيز الصادرات، وعلى الرغم من ذلك اختلفتا جذرياً فيما يتعلق بطبيعة نظام الحكم ومؤشرات التنمية الاقتصادية.

وتنبه المؤشرات الاقتصادية الخاصة بالدولتين على التأثير الإيجابي لنظام الحكم الديمقراطي؛ إذ كان نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي في موريشيوس في عام 1976 نحو 780 دولاراً[11] (وهو العام الأول الذي تتوافر فيه بيانات عن هذا الناتج وفق إحصاءات البنك الدولي)، في حين بلغ هذا النصيب في مدغقشر نحو 290 دولاراً[12]، وعلى الرغم من الفارق بين الدولتين فإن النظام الديمقراطي في موريشيوس أسهم في حدوث طفرة اقتصادية ترتب عليها وصول نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي إلى نحو 23882 دولاراً في عام 2019، في حين وصل في مدغشقر في العام نفسه إلى نحو 1719 دولاراً[13].

كما انعكس هذا التباين في مستوى الديمقراطية على مؤشرات التنمية البشرية، وبحسب البيانات المتاحة؛ فقد كان مؤشر التنمية البشرية الذي حصلت عليه مدغقشر 528. في عام 2019، في حين كان هذا المؤشر بالنسبة إلى موريشيوس في العام نفسه 804.، وذلك وفق بيانات برنامج الأمم المتحدة الإنمائي[14]. على صعيد توزيع الدخل تشير الملاحظة إلى أن قيمة معامل جيني في موريشيوس كانت منخفضة عن نظيرتها في مدغشقر، وبناء على ما سبق؛ يمكن القول: إن للديمقراطية تأثيراً إيجابياً على كل

(11) الإحصاءات متاحة على موقع البنك الدولي على الرابط:
https://data.worldbank.org/indicator/NY.GDP.MKTP.CD?locations=MU

(12) الإحصاءات متاحة على موقع البنك الدولي على الرابط:
https://data.albankaldawli.org/indicator/NY.GDP.PCAP.CD?locations=MG

(13) انظر:
https://data.worldbank.org/indicator/NY.GDP.PCAP.PP.CD?locations=MG

(14) انظر:
http://hdr.undp.org/en/countries/profiles/MDG

مؤشـرات التنميـة الاقتصاديـة في موريشـيوس. ويوضح جدول 2 مقارنة بين موريشـيوس ومدغشـقر فيما يتعلق بالمؤشـرات السابق ذكرها.

جدول 2

	موريشيوس	مدغشقر
نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي (2019)	23882 دولاراً	1719 دولاراً
مؤشر التنمية البشرية (2019)	.804 (تصنف على أنها تنمية بشرية مرتفعة جداً)	.528 (تصنف على أنها تنمية بشرية متوسطة)
قيمة معامل جيني[15]	.368 (عام 2017)	.426 (عام 2012)

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على بيانات البنك الدولي، وتقارير التنمية البشرية الصادرة عن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي.

خاتمة

استهدفت هـذه الدراسـة تحليـل تأثيـر الديمقراطيـة علـى التنميـة الاقتصادية، من خـلال تحليـل تأثيرهـا علـى النمـو الاقتصـادي معرفـاً بنصيـب الفـرد مـن الناتـج المحلـي الإجمالـي، والتنميـة البشـرية، وعدالـة توزيـع الدخـل، وذلك على مسـتويين، أولهما نظري والآخـر تطبيقـي. علـى الجانـب النظري انتهت الدراسـة إلى تأثيـر الديمقراطية الإيجابي علـى النمـو الاقتصادي والتنمية البشـرية، وذلك بالمقارنة بالنظـام غير الديمقراطي، في حيـن يتسـاوى تأثيـر النظـم الديمقراطيـة وغير الديمقراطيـة على عدالـة توزيع الدخل.

علـى الجانـب التطبيقـي اختبـرت الدراسـة تأثيـر الديمقراطيـة علـى التنميـة الاقتصاديـة فـي إفريقيـا بالتطبيـق علـى حالتـي بوتسـوانا وموريشـيوس ومقارنتهمـا مـع مدغشـقر وزامبيـا (كحالتيـن غيـر ديمقراطيتيـن) علـى التوالـي، وقـد اختيـرت بوتسـوانا وموريشـيوس نموذجيـن ديمقراطييـن بسـبب تاريخهمـا الديمقراطـي الممتـد، فـي حيـن اختيـرت الحالتـان غيـر الديمقراطيتيـن لمقارنتهمـا معهمـا بسـبب التشـابه فـي عـدد من الجوانـب؛ مثـل نمـط الاقتصـاد والموقع الجغرافـي والتقاليد الثقافيـة والتركيبة العرقية.

وقد انتهت الدراسـة على المسـتوى التطبيقي إلى تأثير الديمقراطية الإيجابي على النمـو الاقتصـادي والتنميـة البشـرية؛ إذ شـهد نصيب الفـرد من الناتـج المحلي الإجمالي فـي كل مـن موريشـيوس وبوتسـوانا تطـوراً إيجابيـاً ملحوظاً؛ فعلى الرغم مـن أنهما حققتا

(15) المقارنة بين البلدين في آخر عام تتوافر فيه بيانات بخصوصهما.

عند الاستقلال مستوى منخفضاً من هذا النصيب فإنه بلغ معدلات مرتفعة بمرور الوقت، كذلك فإن نصيب الفرد في هاتين الدولتين الآن يعد مرتفعاً عند مقارنتهما بكل من زامبيا ومدغشقر. كما خلصت الدراسة إلى تأثير الديمقراطية الإيجابي على التنمية البشرية في كل من بوتسوانا وموريشيوس، خاصةً عند مقارنتهما بكل من زامبيا ومدغشقر؛ إذ حققت كل من بوتسوانا وموريشيوس معدلات تنمية بشرية مرتفعة، وذلك وفقاً لمؤشر التنمية البشرية الصادر عن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي.

فيما يتعلق بتأثير الديمقراطية على عدالة توزيع الدخل، انتهت الدراسة إلى أن النظام الديمقراطي لم يؤثر على عدالة توزيع الدخل في بوتسوانا؛ إذ ما زال هناك اتجاه إلى عدم العدالة في توزيع الدخل هناك، غير أنه عند مقارنة عدالة توزيع الدخل؛ في بوتسوانا بنظيرتها في زامبيا نجد أن الوضع أفضل في بوتسوانا، كما خلصت الدراسة إلى التأثير الإيجابي للنظام الديمقراطي في موريشيوس على عدالة توزيع الدخل، فقد انخفضت قيمة معامل جيني في ظل النظام الديمقراطي عما كانت عليه في ظل النظام غير الديمقراطي، كذلك يتضح الأثر الإيجابي للديمقراطية على عدالة توزيع الدخل، وذلك عند المقارنة مع مدغشقر.

المراجع

بروسي، رضوان. (2013). جدلية العلاقة بين الديمقراطية والتنمية: نحو مقاربة غير معيارية. *المستقبل العربي*، 409، 15-36.

التل، بيدر. (2017). العلاقة بين الديمقراطية والتنمية الاقتصادية: دراسة لحالتي كوريا الجنوبية وتايوان، *مجلة جامعة القدس المفتوحة للأبحاث والدراسات*، 41، 91-104.

غيلبين، روبرت. (2004). *الاقتصاد السياسي للعلاقات الدولية*. مركز الخليج للأبحاث. دبي: 2004.

ماضي، عبد الفتاح. (2019). النظم السياسية الديمقراطية، في: محمد طه بدوي وآخرون، *مدخل إلى العلوم السياسية* (ص 169-182)، الإسكندرية: دار فاروس العلمية للتوزيع والنشر.

هالبيرين، مورتو، وآخرون. (2005). *مزايا الديمقراطية: كيف تعزز الديمقراطيات الرخاء والسلام*. نهضة مصر للطباعة والنشر والتوزيع: القاهرة.

Blaydes, L., & Kayser, M. (2011). Counting calories: Democracy and distribution in the developing world. *International Studies Quarterly*, *55* (4), 887-908.

Bräutigam, D. (1997). Institutions, economic reform and democratic consolidation in Mauritius", *Comparative Politics*, *30* (1), 45-62.

مجلة العلوم الاجتماعية ـــ
Carroll, B., & Carroll, T (1999). The consolidation of democracy in Mauritius. *Democratization*, *6* (1), 179-197.

Doces, J, (2020). Democracy, consumption, and growth in sub-Saharan Africa, *International Area Studies Review*, *23* (1), 28–48.

Dornbusch, R., & Edwards, S. (1990). Macroeconomic Populism. *Journal of Development Economics*, *32*, (247-277).

Doucouliagos, H., & Ulubasoglu, MA. (2008). Democracy and economic growth: A meta-analysis. *American Journal of Political Science*, *52* (1), 61–83.

Frankel, J. (2010). *Mauritius: African Success Story*. NBER Working Paper 16569, National Bureau of Economic Research, Inc.

Gerring, J., Kingstone, P., Lange, M., & Sinha A. (2011). Democracy, History, and economic performance: A Case-Study Approach. *World Development*, 39, (10), 1735–1748.

Gerring, J., Thacker, S., Rodrigo, & Alfaro, R. (2012). Democracy and Human Development. *The Journal of Politics*, *74* (1), (January 2012), 1-17.

Gumed, V. (2017). *Towards effective developmental states in Southern Africa, retrieved from,* https://www.vusigumede.com/content/VUSIGUMEDE%202018/papers/Developmental%20States%20in%20Southern%20Africa%20-draft%20paper.pdf

Kisangani, E. (2006). Economic Growth and Democracy in Africa: Revisiting the Feldstein-Horioka PuzzleAuthor. *Canadian Journal of Political Science*. *39* (4), 855-881.

Knutsen, C. (2010). Investigating the Lee Thesis: How bad is democracy for Asian economies. *European Political Science Review, 2* (3), 451–473.

Knutsen, C. (2006). *Political regime types and economic growth: Are democracies better at increasing prosperity?,* [Master Thesis] University of Oslo.

Knutsen, C. (2011). *The economic effects of democracy and dictatorship*, [Ph.D Thesis], University of Oslo.

Knutsen, C. (2015 a). Why democracies outgrow autocracies in the long run: Civil Liberties, Information Flows and Technological Change, *KYKLOS*, *68* (3), 357-384.

Knutsen, C. (2015 b). Democracy and economic growth: A survey of arguments and results, *International Area Studies Review*, *15* (4), 393-415.

Landman, T. (2003). *Issues and Methods in Comparative Politics: An Introduction.* London and New York: Routledge.

Mankiw GN., Romer, D., & Weil, DN. (1992). A contribution to the empirics of economic growth. *The Quarterly Journal of Economics, 107* (2), 407–437.

Masaki, T., & Van de Walle, N. (2014). The Impact of democracy on economic growth in Sub- Saharan Africa, 1982–2012", *UNU-WIDER Working Paper*.

Molutsi, P., & Holm, J. (1990). Developing Democracy When Civil Society Is Weak: The Case of Botswana. *African Affairs*, *89* (356), 323-340.

Møller, J. Skaaning, S. (2013). *Democracy and Democratization in Comparative Perspective Conceptions, conjunctures, causes, and consequences*. London: Routledge.

Nepstad, S. (2011). *nonviolent revolutions: Civil resistance in the late 20th century*. Oxford: Oxford University Press.

Norris, P. (2012). *Making democratic governance work how regimes shape prosperity, welfare, and peace*, Cambridge: Cambridge University Press.

Osei-Hwedie. (2000). successful development and democracy in Africa the case of Botswana and Mauritius, *Il Politico*, *65*(1), 73-90.

Owusu-Sekyere, Jonas. (2017). Does democracy enhance economic growth? The case of Anglophone West Africa, *African Journal of Public Affairs*, *9* (6), 50-58.

Przeworski, A., & Limongi, F. (1993). Political Regimes and Economic Growth. *The Journal of Economic Perspectives*, *7* (3), 51-69.

Ross, M. (2006). Is Democracy Good for the Poor?, *American Journal of Political Science*, *50* (4), 860-874.

Sebudubudu, D., & Botlhomilwe, M. (2012). The critical role of leadership in Botswana's development: What lessons?, *Leadership*. *8* (1), 29–45

Sen, A. (1999). *Development as freedom*. New York: Knopf.

Siphambe, H, (2012). Development strategies and poverty reduction in Botswana, in: Selolwane, O, (Edt). *Poverty reduction and changing policy regimes in Botswana*. Hampshire: Palgrave Macmillan.

Sirowy L., & Inkeles, A. (1990). The effects of democracy on economic growth and inequality: A review. *Studies In Comparative International Development*, *25* (1), 126-157.

Timmons, J. (2010). Does Democracy Reduce Economic Inequality?. *British Journal of Political Science*, *40* (4), 741-757.

Todaro, M., & Smith, S. (2012). *Economic development*, Boston: Addison-Wesley.

للاستشهاد

قاسم، وليد. (2024). تأثير الديمقراطية على التنمية الاقتصادية مع التطبيق على إفريقيا. *مجلة العلوم الاجتماعية*، *52* (عدد خاص)، 347–374.

To Cite:

Kassem, W. (2024). The impact of democracy on economic development in Africa. *Journal of the Social Sciences, 52* (Special Issue), 347-374.

JOURNAL OF THE SOCIAL SCIENCES

A Refereed Academic Quarterly, Published by the Academic Publication Council - University of Kuwait

The Impact of Democracy on Economic Development in Africa

Walied Kassem

University of Kuwait

Academic Publication Council

جامعة الكويت
KUWAIT UNIVERSITY

ISSN: 0253 - 1097

Online ISSN: 3006-2977

Vol. 52 - Special Issue

2024